

Distr.: General  
4 January 2021

Original: Arabic

## رسالتان متطابقتان مؤرختان 30 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات حكومتي، وبالإشارة إلى رسالة الممثل الدائم لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة المؤرخة 25 كانون الأول/ديسمبر 2020 (S/2020/1294)، التي تتضمن مزاعم عارية عن الصحة وتشويهاً للحقائق بغية خداع الرأي العام، أود توضيح ما يلي:

- تستنكر دولة قطر المزاعم الواردة في رسالة الممثل الدائم للبحرين، وتجدد نفيها القاطع لتلك المزاعم. ونشير في هذا الخصوص إلى الحقائق والأدلة المذكورة في رسالتي المؤرخة 23 كانون الأول/ديسمبر 2020 (S/2020/1284) التي تفند الادعاءات التي ساقها الممثل الدائم للبحرين بأن الطائرات المقاتلة الأربع لم تدخل الأجواء القطرية.
- إن لدى دولة قطر من التسجيلات ما يفيد باختراق الطائرات المقاتلة الأربع التابعة للقوات الجوية البحرينية، التي تحمل الرموز التعريفية 1210 و 1211 و 1213 و 1214، المجال الجوي لدولة قطر فوق المياه الإقليمية لدولة قطر. كما يتبين في تلك التسجيلات قيام السلطات القطرية المختصة بدولة قطر بإرسال تنبيهات ثلاث مرات على موجة الاتصالات الدولية إلى تلك الطائرات، وأنها لم تستجب، بل تابعت التحليق في تشكيل قتالي متقارب، مما يعتبر تهديداً خطيراً واستنزافاً لأمن دولة قطر وسيادتها.
- إن قيام بعثة مملكة البحرين بتوجيه رسائل من غير إبراز أية أدلة أو وثائق يدل على استمرار البحرين ببث الأكاذيب والافتراءات أمام المجتمع الدولي والاعتماد على الحجج والمزاعم التي وردت في رسالة البعثة الدائمة للبحرين. وكما يتضح من رسائلي السابقة، ليست هذه المرة الأولى التي تقوم فيها البحرين بافتعال حوادث من شأنها زعزعة الأمن والاستقرار وزيادة التوتر في المنطقة.
- وعليه فإن دولة قطر تدين وتشجب مثل هذا التصرف الذي يعد خرقاً للقانون الدولي وللاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة والذي يشكل تصعيداً لا مبرر له للأزمة الحالية ودون الأخذ بالاعتبار التزام دولة قطر بالقوانين والمواثيق الدولية ذات الصلة بالسلم والأمن الدوليين، وتحمل مملكة البحرين المسؤولية الكاملة عن الاختراق المذكور أعلاه. ويجب على مملكة البحرين الالتزام بالمبادئ والاتفاقيات الدولية واحترامها، خاصة تلك التي تتعلق بحسن الجوار.



ختاماً، وفي الوقت الذي تؤكد فيه حكومة دولة قطر حرصها على تعزيز علاقات حسن الجوار، والتزامها المطلق بأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية وأحكام محكمة العدل الدولية، فإنها ترفض بشدة أي خرق لسيادتها وسلامتها الإقليمية، وتحتفظ بحقها السيادي المشروع في اتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة للدفاع عن حدودها ومجالها الجوي وأمنها الوطني، وفقاً للقوانين والضوابط الدولية.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) علياء أحمد بن سيف آل ثاني

المندوبة الدائمة